



New Tactics
in Human Rights

موائمة الخبرات العالمية محليا:

تطبيق الاتفاقيات العالمية لتنفيذ قوانين حقوق الإنسان محليا

إعداد: كولومبوس إيغبنوسي
تحرير: ليام ماهوني



The
CENTER for
VICTIMS of
TORTURE
Restoring the Dignity of
the Human Spirit

مذكرة تكتيكية نشرها مشروع التكتيكات
الجديدة في حقوق الإنسان احد برامج مركز
ضحايا التعذيب

www.newtactics.org • www.cvt.org

موائمة الخبرات العالمية محليا: تطبيق الاتفاقيات العالمية لتنفيذ قوانين حقوق الإنسان محليا

- 3رسالة من مديرة مشروع التكتيكات الجديدة.
1. المقدمة..... 5
2. أصول رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان (LHRA) 6
3. كيف يعمل التكتيك 8
4. أثر التكتيك 11
5. الصعوبات والتحديات 12
6. تنفيذ التكتيك في سياق آخر 13
7. الاستنتاج 14
8. الملاحق 16

تجدون على الموقع الإلكتروني للتكتيكات الجديدة www.newtactics.org قائمة كاملة من حالات دراسية ، إضافة الى انكم ستجدون قاعدة بيانات واسعة من تكتيكات تم استخدامها في العالم وحوارات شهرية تفاعلية حول قضايا تمس الناشطين والعاملين في مجال حقوق الإنسان بالشاركة مع مؤسسات حقوقية

مركز ضحايا التعذيب
برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
649 شارع دايتون
سان بول، م.ن. 55104 الولايات المتحدة
www.newtactics.org • www.cvt.org

محرر سلسلة المفكرة: إيليام ماهوني

إخلاء مسؤولية

إنّ الآراء المعبر عنها في هذا التقرير لا تُبدي بالضرورة آراء برنامج التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. فالبرنامج لا يؤيد تكتيكاتٍ أو سياساتٍ معينة.

©2003 مركز ضحايا التعذيب

يمكن نسخ هذا المنشور بحرية وطباعةً إلكترونيًا، شريطة إدراج هذه المعلومات المتعلقة بحقوق الطبع على كافة النسخ.

المصادر

ضرورة الرجوع للمصادر والمساهمين في كتابة هذه الوثيقة، عن طريق ايعازها الى "مركز ضحايا التعذيب – التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان"، إضافة للرجوع للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

لأغراض تجارية

لا يسمح باستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض ربحية.

الدعم المقدم لسلسلة المفكرة التكتيكية:

تم إنتاج سلسلة مفكرة التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان بدعم من الجهات التالية:
الممولين: معهد الولايات المتحدة للسلام، واللجنة الوطنية الخيرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزارة الخارجية الأمريكية (صندوق سيغريد راويزينغ المعروف سابقا باسم صندوق روين واليزابيث روزينغ)، و مؤسسة جون وكاترين ماك آرثر و أي مؤسسة أخرى، والأفراد المانحين الذين لا يرغبون بالإفصاح عنهم. بالإضافة إلى ذلك، ما قدمته مؤسسة الملك بودوان من منح لشريكنا الشركة الرومانية للطيران ICAR في رومانيا لدعم ورشة العمل التدريبية الإقليمية التي عقدت هناك، بالإضافة إلى تطوير مفكرة التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان من قبل المشاركين في ورشة العمل.

تكتيكات جديدة في حقوق الإنسان

فبراير 2003
تحية طيبة وبعد،

مرحباً بكم في التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان - سلسلة المفكرة التكتيكية. في كل مفكرة يقوم ناشط في حقوق الإنسان بوصف ابتكار تكتيكي تم استخدامه بنجاح للنهوض بحقوق الإنسان. ويمثل المؤلفون جزءاً من حركة حقوق الإنسان الواسعة والمتنوعة بما في ذلك المعلمين، أمناء المكتبات، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والعاملين في مجال القانون والمدافعين عن حقوق المرأة. حيث وضعوا تكتيكات ساهمت بدورها في النهوض بحقوق الإنسان في بلادهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استخدموا تكتيكات يمكن تطبيقها في بلدان ومواقف أخرى لمعالجة مجموعة متنوعة من القضايا.

تتضمن كل مذكرة، معلومات مفصلة عن الكيفية التي قام بها المؤلف ومنظّمته بإنجاز ما فعلوه. فنحن نريد أن نلهم الناشطين في حقوق الإنسان للتفكير تكتيكياً - لتنعكس التكتيكات التي اختاروها في تنفيذ استراتيجيتهم الكبرى- وتوسيع مجال التكتيكات التي تعتبر فعالة للنهوض بحقوق الإنسان.

في هذه المفكرة، سوف نتعلم عن تكتيك الرصد المستخدم في المساعدة على سد الفجوة بين المكان الذي يحدث فيه الاعتداء، والسياسات والقوانين والمعاهدات التي تم إنشاؤها لمنع أو وقف أي انتهاك. ففي كثير من الأحيان، يتم مناقشة هذه الانتهاكات والقوانين أو السياسات التي تحول دون الانتهاكات في منتديات سياسية ودبلوماسية عالية المستوى. ومن الجدير بالذكر أن رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في سلوفاكيا تجند الناس من السكان المحرومين - في هذه الحالة العجز - ليكونوا بمثابة مراقبين لحقوق الإنسان.

غالباً ما يعرف المراقبون وللمرة الأولى عن حقوقهم بموجب القانون الوطني والدولي. ومن ثم يعمل كل من رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان و المراقبين على تطبيق الحقوق التي تم التوقيع عليها وأبرزها في حيز الوجود - في العواصم البعيدة- من خلال قاعاتهم الخاصة ومراكز الشرطة والمدارس والمجتمعات المحلية. حيث يتم استخدام المعلومات من المراقبين المحليين لعرض " مدى تأثير القوانين الوطنية والدولية في البلد "على أرض الواقع. و يمكن ان يزودنا العمل المنجز في سلوفاكيا بالأفكار التكتيكية لمعالجة الثغرات المماثلة في مجتمعاتنا وبلادنا.

تتوفر سلسلة المفكرة التكتيكية الكاملة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي www.newtactics.org وسوف يتم استكمال تحميل المزيد من المذكرات الإضافية خلال الوقت القريب. وستجدون أيضاً على موقعنا على شبكة الإنترنت أدوات أخرى بما في ذلك قاعدة بيانات تمكّنك من البحث عن التكتيكات، ومنتدى حوارى لنشطاء حقوق الإنسان، ومعلومات حول ورش العمل والندوات. للاشتراك في النشرة الإخبارية الإلكترونية للتكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى الموقع الإلكتروني التالي: newtactics@cvt.org.

يعتبر مشروع التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان مبادرة دولية، بقيادة مجموعة متنوعة من المنظمات والنشطاء من جميع أنحاء العالم. ويتم تنسيق هذا المشروع من قبل مركز تأهيل ضحايا التعذيب، فضلاً عن كونه نتاج خبراتنا كمؤسسي التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان كمركز علاجي يدافع ويطالب أيضاً بحماية حقوق الإنسان بطريقة مميزة - للتخلص من الانتهاكات واستعادة السيادة المدنية.

نأمل أن تجدوا هذه المفكرات مليئة بالمعلومات ومحفزة على التفكير.
مع خالص التقدير،
كيت كليش



مدير مشروع التكتيكات الجديدة

كولومبوس إيغبونوسي

الدكتور كولومبوس إيغبونوسي، هو ممارس ومدرب في مجال القانون الدولي، وباحث وناشط في مجال حقوق الإنسان. تلقى تعليمه في لاغوس وموسكو وبراتيسلافا، حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الفنون واللغات الروسية والفرنسية، وعلى درجة الماجستير في القانون الدولي والدبلوماسية، والدكتوراه في القانون الدولي العام. وهو يجيد الإنجليزية، الروسية، السلوفاكية والفرنسية والإيبو والهوسا واليوروبا. وهو عضو مؤسس ومدير تنفيذي في رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في براتيسلافا، سلوفاكيا، والممثل الإقليمي للنادي الدولي لبحوث السلام لفرع وسط وشرق أوروبا. وفضلاً عن كونه أيضاً ممثلاً للنادي الدولي لبحوث السلام في مكاتب الأمم المتحدة في فيينا وجنيف.

رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان

تشمل أهداف رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان الرصد والإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في سلوفاكيا، وتوفير الدفاع القانوني، وحماية ومساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وزيادة الوعي وكيفية كسب التأييد المتعلق بحقوق الإنسان. وتم تسجيل رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان كمنظمة غير حكومية غير ربحية وخيرية بموجب قوانين الجمهورية السلوفاكية في عام 1999.

و تدافع الرابطة عن التعددية الثقافية والتحول الديمقراطي للمجتمع من خلال ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات، والاجتماعات العامة، لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب ومعاداة السامية. وتراقب الرابطة التشريعات والسياسات الحكومية ذات الصلة، من أجل أن تكون في موضع يمكنها من التأثير عليها، من خلال النقد الموضوعي فضلاً عن الضغط على الأطراف المعنية.

ويوفر تفويض رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان ما يلي:

التمثيل القانوني الفعال و المجاني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والمحتجزين الفقراء المعوزين، وأولئك المعرضين لإنتهاك الحقوق (ولا سيما المواطنين العجور، والمهاجرين، والنساء، والأطفال وطالبي اللجوء) على المستوى الإداري الوطني، و في المحاكم المحلية القانونيه وأمام كل من المؤسسات الحكومية الدولية لحقوق الإنسان؛ وبعثات تقصي الحقائق، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي من خلال المؤسسات الحكومية والسلطات، والتنقيف والتأييد في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك: تدريب المحامين، والقضاة، وأعضاء النيابة العامة، والصحفيين، ونشطاء حقوق الإنسان، وغيرهم على كيفية استخدام وتطبيق المعاهدات الدولية ورصد عملية تطبيقها على المستوى المحلي.

وبالإضافة إلى تقديم المشورة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتقوم رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً بتمكين وحشد وتوعية الناشطين المحليين، ولا سيما في أوساط العجور والأقليات القومية الأخرى، لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك باستخدام كل من المعاهدات القانونية الدولية والمحلية.

معلومات الاتصال

رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان

زابوتوقا 2

81104 براتيسلافا

جمهورية سلوفاكيا

هاتف / فاكس +421 2 524 94720

البريد الإلكتروني: admin@lhra-icpr.org



المقدمة

تصف المفكرة التكتيكية تأسيس وعمل الشبكة المنظمة للمتطوعين من مراقبي حقوق الإنسان في سلوفاكيا، والتي تحتفظ بها رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعتقد الرابطة أن قيامها بعملية رصد الامتثال المحلي للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على مستوى القاعدة الشعبية، يساعد ويشجع الدولة وأجهزتها على الإرتقاء بمستوى واجباتها الدولية. كما وتمكن أعمال التحقيق في الرابطة، وجهود التوعية العامة والاتصالات رفيعة المستوى مع منظمات حقوق الإنسان الدولية الغير حكومية كما تقوم الرابطة بتشكيل ضغط كبير على الحكومة السلوفاكية.

وبالتالي يساعد المراقبين المتطوعين في اللجنة على تحقيق العدالة للسكان العجر المحليين وغيرهم من الذين يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن مراقبي رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان هم أنفسهم نشطاء عجر يعيشون في مجتمعات عجرية، فإن عملية التدريب التي تقوم بها الرابطة تمكنهم، وتمكن مجتمعاتهم، من فهم حقوقهم والدفاع عنها.

المراقبين أثناء العمل

في احد ليالي السبت الحارة، قرر السيد كونكا لاکاتوس¹ وثلاثة من أصدقائه - مارسيل ديردا، وجان بولاك، واندرية اولاه، وهم جميعا مواطنين سلوفاكيين من أصل عجري، الاستمتاع في ملهى يسمى ساس في منطقة ميشالوفوس شرق سلوفاكيا. وعندما وصلوا إلى النادي طلبوا تذاكر، ولكن تحرك الحراس ذوي المظهر الشرس عند البوابة، باتجاههم وأمروهم بمغادرة المبنى قائلا: " خارجا يا عجر " غير مسموح لكم بالتواجد هنا، لا يسمح للعجر بالتواجد هنا، ولا يتم تقديم الخدمة لهم في هذا النادي ".

وقبل أن يتمكن السيد اكاتوس وأصدقائه من السؤال عن السبب، بدأ الحراس بدفعهم بشكل قاس وفي جزء من الثانية أجبروا على الخروج من النادي. ولتجنب مزيد من الإذلال والإحراج، غادروا المكان بسرعة ولكن بهدوء والخزي على وجوههم. وبعد بضع دقائق، هرع مجموعة من الرجال تتراوح أعمارهم بين 19 و 25 سنة من النادي، وطاردوا الرجال الأربعة، وقبضوا عليهم على بعد أمتار قليلة وأوسعوهم ضربا بمضارب البيسبول، والهراوات والقضبان الحديدية .

لقد تعرض الرجال للضرب المبرح واصيبوا بإصابات خطيرة من جراء هذا الفعل، حتى أن أحدهم أدخل المستشفى لمدة ثلاثة أسابيع. ومع ذلك، رفض السيد اكاتوس وأصدقائه الإبلاغ عن الحادث في مقر الشرطة لأنهم كانوا يخشون من عقاب مالك النادي الغني والبارز في المجتمع.

علم السيد ميلان دانيس، المراقب المحلي لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان المحلية وعضو جماعة العجر في مقاطعة ميشالوفيس بالحادثة في اليوم التالي. وزار الضحايا في المستشفى، وقام بأخذ إفادتهم والتقط صوراً لإصاباتهم، وارسل تقرير إلى مقر رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في نفس اليوم. و تلقى تعليمات لطمأنة الضحايا بأنه لن يتم معاقبتهم، إذا قاموا بالإبلاغ عن الحادث في مقر الشرطة. وعندما تم التأكيد للضحايا على الحصول على معاملة عادلة من قبل الشرطة، ذهب السيد دانيس مع احد الضحايا لتقديم شكوى. وبعد أسابيع قليلة اقنع المراقب جميع الضحايا بالسماح لمحامى رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان بتمثيلهم في التحقيق السابق للمحاكمة والمقاضاة في هذه القضية. وتقدم محاموا الرابطة بدعوى قضائية أمام مكتب النائب العام للدولة، الذي أمر بإجراء تحقيق في الحادثة. ومنذ ذلك الحين تم اعتقال المشتبه بهم وتوقيفهم احترازا من قبل الشرطة قبل المحاكمة.

كما يبين هذا المثال، تعمل شبكة الرصد التابعة لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان بمثابة جسر بين مؤسسات الدولة والمواطنين المهمشين، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن عمل المراقبين والمتابعة القانونية للرابطة يذكر الدولة باهمالها، وفي الوقت نفسه يحمي حقوق المواطنين وهذا بدوره تكتيك فعال، وغير مكلف وسهل التطبيق نسبيا، لأنه متأصل في العمل التطوعي ويستهدف السلطات والمجتمعات المحلية. كما أنه يساعد السلطات المحلية على فهم وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى المحلي.

¹ لقد تم تغيير كافة الأسماء

أصول رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان

انتقل كولومبوس إيجنوسى، المدير التنفيذي للرابطة، من نيجيريا الى سلوفاكيا في عام 1994 لدراسة القانون. وقال: "لم أفهم العنصرية آنذاك. لم أكن قد شهدتها في بلدي،" حتى تعرضت للضرب المبرح في أحد الأيام من حلقي الرؤوس وأدخلت المستشفى لمدة خمسة أيام. وأضاف: "لم يمنهم أحد من ضربي"

بعد هذه التجربة، بدأ السيد كولومبوس إيجنوسى بسماع قصصا مشابهة من "طلاب إفرقيين آخرين، لذا فقد تم تشكيل منظمة من الطلبة الأفارقة لمكافحة التمييز والعنصرية وبدأ بمعرفة المزيد عن التمييز وأشكال التحيز والهجمات ضد السكان العجر حيث قرر إيجنوسى بأنه " كان هناك شيئا يتعين القيام به".

عرف إيجنوسى أن أي معاهدة دولية وقعت وصادقت عليها الجمهورية السلوفاكية أصبحت قانونا رسميا في البلاد متجاوزةً بذلك القانون المحلي. لقد كان على دراية بأن العديد من هذه القوانين تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، وقرر أن يرصد تطبيق هذه السياسات على المستوى المحلي. ولتحقيق ذلك قام بتشكيل رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان.

خلال هذه الفترة، كان موظفوا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) في سلوفاكيا، يقدمون الدعم لمنظمة الطلاب الأفارقة في الكفاح ضد التمييز العنصري وسوء المعاملة، وقاموا بدعوة إيجنوسى للمشاركة في بعثة تسوية النزاع بين السكان العجر وغير العجر في بعض أجزاء من شرق سلوفاكيا.

"وخلال البعثة، كنت مندهشاً مما رأيت،" يقول إيجنوسى " كان وضعهم مروع، إذ تعيش الغالبية في مستوطنات معزولة في أكواخ من القش، دون مياه صالحة للشرب أو الكهرباء، وكان معدل البطالة مرتفع، بالإضافة إلى ممارسة العنف الجسدي والقتل من قبل النازيين الجدد حلقي الرؤوس بدوافع عنصرية. في الواقع، يعيش [العجر] في بؤس (قذارة)، وفقر مدقع. في حين أن غير العجر في حالة صراع مستمر مع العجر، من دون استجابة كافية من السلطات الحكومية لحل الوضع.

"وبما إنني طالب في القانون الدولي، رأيت الوضع برمته انتهاكا جسيما لحقوق الأقليات، ويتطلب أن يكون الرد أكثر من "حل للنزاعات". "اعتقدت أنه من الضروري رصد وتوثيق الاساءة لحقوق الإنسان، ومن ثم استخدام النتائج والإحصاءات لتحدي الدولة ومؤسساتها".

وتعد رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان رابطة غير ربحية وغير حكومية و منظمة قانونية ذات مصلحة عامة. تأسست في شهر يناير 1999 ومسجلة وفقا لقوانين الجمهورية السلوفاكية، وشغلت حيزاً في السابق لم يكن هناك نظام واضح المعالم وشامل لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في سلوفاكيا أو لتوفير التمثيل القانوني لضحايا الانتهاكات التي غالبا ما تقع على الأقليات واللاجئين والأطفال والنساء. واتخذت رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان هذا التحدي على الصعيد الوطني، وتقوم كذلك بإعداد تقارير للنتائج على الصعيدين الوطني والدولي.

يقول إيجنوسى من رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان: "حلمنا هو المساهمة إلى حد كبير في تحقيق الكرامة المتأصله، وحقوق متساوية وثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية، من حرية وعدالة وسلام في العالم".

السياق الإستراتيجي

التمييز وانتهاك حقوق الإنسان في سلوفاكيا

مع انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى، ظهرت الاضطرابات الاجتماعية، وحالة الشك السياسي، والمصاعب الاقتصادية وشكلت أرضية خصبة للنزعات القومية. حيث شهدت الولاية الجديدة من سلوفاكيا والتي انشقت عن الجمهورية التشيكية في عام 1993، ارتفاعا في حالات التمييز العنصري والعرقى خلال فترة التسعينات. على سبيل المثال يدعو اليمين المتطرف القومي والنازيين الجدد والأيديولوجيات الفاشية إلى النقاء العرقى، والهوية الوطنية وتفصيل الأشخاص من أصول سلوفاكية نقيه. حيث أصبح التعصب والتمييز منهجا وتجلى العنف الجسدي بطريقة واسعة.

لا يزال السكان العجر يواجهون الاستبعاد الاجتماعي والسياسي، والتمييز في التعليم والسكن والعمل، والحرمان من العدالة في المحاكم (ونتيجة لذلك أصبح العجر يشكلون أكثر من 80% من نزلاء السجون). فغالبية السكان غير متسامحين، حيث أصبح العجر على نحو متزايد من ضحايا جرائم الكراهية (بما في ذلك القتل)، والهجمات المادية ذات الدوافع العنصرية من قبل مجموعات النازيين الجدد حلقي الرؤوس فضلاً عن وحشية الشرطة.

الفرصة: الإطار القانوني

يعطي دستور جمهورية سلوفاكيا الأولوية لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية المصادق عليها والصادرة في القانون من قبل البرلمان، على القوانين المحلية. وهذا بدوره يوفر أساساً قانونياً سليماً لعمل رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان، كما أنه يسمح بتطبيق مباشر للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي تم البت بها من قبل المحاكم المحلية والمؤسسات الإدارية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن السلطات السلوفاكية قد قامت بالإعتماد على معاهدات متعددة لحقوق الإنسان الدولية من أجل تلبية متطلبات الانضمام إلى المؤسسات الحكومية الدولية، مثل مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، أكثر منه إلى الالتزام، أو الالتزامات الأخلاقية الواردة فيها.

ومع ذلك، فإنه في بعض الأحيان، تتبنى الحكومة السلوفاكية سياسات لتطبيق هذه المعاهدات على الصعيد المحلي. ففي نوفمبر من عام 1999، اعتمد البرلمان استراتيجية جديدة لمعالجة مشاكل الأقلية العجرية في الجمهورية، وذلك مع القرار رقم 821/1999.

اعتمدت الحكومة في الفترة ما بين عامي 2000-2003 سياسات وطنية بعنوان "خطة العمل للقضاء على كافة أشكال العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب ومعاداة السامية وغيرها من أشكال التعصب." وتهدف هذه السياسات إلى تطبيق الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى، فإن هذه السياسات قد تصيح أيضاً أداة للسياسة الخارجية على المستوى الحكومي الدولي (على سبيل المثال في التعامل والتعاون مع منظمة الأمن والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها). وتكمن الغاية من هذه السياسات في أن تثبت للمجتمع الدولي أن الحكومة تقي بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

هل يشعر الشخص العادي في الشارع أو المجموعة المستهدفة من هذه السياسات، بتأثيرها؟ هل تسير السلطات حقا بالطريقة المخطط لها؟ هذا ما يمكن لشبكة المراقبين المحليين تحديده.

أهداف الشبكة

تسعى رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى ضمان وفاء الحكومة بوعودها، وأن الناس العاديين يتمتعون بتلك الفوائد من خلال الاستفادة ظاهرياً من إطار قانوني واعد، مع الاعتراف بأن التمييز والاعتداءات لا تزال متصلة بشكل عميق في المجتمع وفي الممارسات الحكومية.

من خلال تطوير شبكة منظمة لرصد هذه الممارسات، تأمل رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان أن تساعد الدولة في مراقبة تطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون في جمهورية سلوفاكيا من خلال تشجيعها على القيام بالخطوات التالية:

- تعزيز شامل لتشريعات مكافحة التمييز. والتي من شأنها مكافحة التمييز المباشر، وغير المباشر في القطاعين العام والخاص وعلى كافة المستويات.
- التشجيع على إنشاء إجراءات قضائية وإدارية شفافة والتي بدورها ستطبق التشريعات المناهضة للتمييز. وهذا من شأنه أن يمكن المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات في التماس سبل لانصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- ضمان مشاركة واسعة للأقليات، وخاصة العجرب، والمنظمات غير الحكومية، لتقديم الخدمات الاجتماعية والإدارة المركزية والمحلية.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع التمييز العنصري في المدارس ومرافق الرعاية الصحية. والقيام بأخذ الخطوات اللازمة للتحقيق، ومعاينة جميع حالات التمييز العنصري في المدارس وخدمات الرعاية الصحية، وفرض عقوبات فعالة وراعية على الأشخاص والمؤسسات التي تمارس هذا التمييز.
- منع واستئصال سياسات عزل السكن باستخدام سياسات الفصل العنصري النشطة التي تشمل احترام الهوية والإرادة للمجموعات العجرية.
- بناء الثقة بين أقلية العجرب مع مساعدتهم وتشجيعهم على الاندماج في التيار العام بحرية واخذ موقعهم المناسب في المجتمع. وهذا من شأنه أن يقلل أيضاً الهجرة إلى أجزاء أخرى من أوروبا والولايات المتحدة وكندا.

كيف يعمل التكتيك

تتقسم شبكة الرصد إلى ثمانية مناطق مركزية في إقليم سلوفاكيا . ويقوم المنسقين الإقليميين، بالتعاون مع المقر الرئيسي لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان، بتجنيد وتدريب المراقبين على أساس العمل التطوعي. وبالرغم من كون عدد المراقبين متقلب في أي وقت من الأوقات، إلا أنه يقدر بحوالي 48 مراقب (أي بمعدل ستة مراقبين لكل مقاطعة). ويقدر ما هو عملي، يقدر ما تكون سلطات صنع القرار لامركزية. حيث يعمل المراقبون المحليون والإقليميون مع السلطات المحلية على حل المشاكل التي تصل مقر الرابطة الموجود في العاصمة براتيسلافا عندما يحصل انتهاك خطير أو عندما لا تنوي السلطات المحلية التعاون.

بالرغم من تركيز هذه المفكرة التكتيكية على شبكة تطوعية من المراقبين، إلا أنه يجب فهم ذلك من سياق العمل العام للرابطة. ويقوم المراقبين في كل إقليم باكتشاف الانتهاكات والتحقيق فيها، والإبلاغ عنها، أو في حالة الفشل في تطبيق القانون، ويقوم بتقديم الدعم المباشر للضحايا. حيث يوفر مقر الرابطة التمثيل القانوني، ويشارك بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ويتفاوض مع السلطات المحلية أو المركزية الرئيسية بشأن قضايا حقوق الإنسان الرئيسية. يرسل موظفو المقر بعثات تقصي الحقائق بشأن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في بعض المناطق المحددة بناء على المعلومات التي ترد من المراقبين المحليين. وقبل القيام بذلك، تقوم الرابطة مسبقاً، بإرسال رسالة لإبلاغ السلطات المختصة بنيتهم في ما يبحثون عنه خلال الرصد - على سبيل المثال، تنفيذ القرار 99/821، المتعلق باستراتيجية الحكومة لحل مشكلة أقلية العجر.

هذا العمل يجعلني أكثر اتصالاً مع مختلف قادة المكاتب الحكومية في مقاطعتي، والناس على مستوى القاعدة. أنا سعيد لرؤية أن السلطات تستمع لي وتتعاون في حل مشكلات السكن، والعبودية، والعنف الجسدي العنصري.. الخ، هذه هي سعادتني. وبالواقع، لأن الفائدة المالية بالنسبة لي ثانوية.

بيلا كوكنيفي، رئيس المراقبين في مقاطعة سوبوتا ريمافسكا

من الممكن أن تقوم عملية الرصد بمعالجة عدد من القضايا المختلفة، بما في ذلك، أ) مشاركة العجر في العملية السياسية، ب) معدل البطالة بين العجر، ج) ظروف المعيشة، د) مستويات التعليم، هـ) مرافق الرعاية الصحية، و) حالات العنف الجسدي بدافع عنصري ضد العجر، ز) الحصول على الخدمات الاجتماعية والمرافق. انظر الملحق أ : (الصيغة المستخدمة للإبلاغ عن تقصي الحقائق أو الرصد). وتقوم الرابطة بجمع أو إدراج كل العمل الذي قام به المراقبون في تقارير وطنية عادية، وكذلك المنشورات، والتقارير الخاصة بالمناسبات ذات الصلة أو الاجتماعات. فقد قامت على سبيل المثال، بتقديم شهادة للجنة الأمم المتحدة تتعلق بحقوق الطفل، وقدمت عملها في الجلسات العامة التابعة لاجتماع منظمة الأمن والتعاون المتعلق بالالتزام بالبعد الإنساني¹. كما تصدر دورية خاصة بها بعنوان "مراسل حقوق الإنسان".

اختيار وإعداد المراقبين

أرادت رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان ان تبعث مراقبين إلى كل مناطق الجمهورية، لذلك فقد سعت منذ البدايه إلى تعيين ثمانية منسقين - واحد لكل منطقة في الجمهورية. وكل منسق إقليمي مخول بتعيين ستة منسقين تابعين أو مراقبين. في البداية كان يتم تعيين المراقبين بشكل شفوي، وذلك اعتماداً على سمعة الرابطة التي بالفعل قامت ببناءها في مجال الدفاع عن العجر في المحاكم. الآن وحيث يجذب عمل الرابطة وسائل الإعلام، يتقدم العديد من الأفراد وبشكل مستمر إلى التطوع.

لا توجد هناك مؤهلات أكاديمية محددة للمراقبين. ومع ذلك، فإن قدرتهم على القراءة والكتابة بشكل جيد يعد أمراً ضرورياً للغاية.

تقوم الرابطة أيضاً وعلى وجه التحديد بتوظيف العجر الذين كانوا في وقت ما من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي يمكنهم التحدث بطريقة شرعية ومباشرة لمجتمعهم. ويجب أن يتحلى المراقب بالشجاعة للتحدث نيابة عن العجر والتفاوض مع السلطات المحلية. ولا يتم أخذ متغيرات العمر، والجنس، والانتماء السياسي، والدين، وغيرها بعين الاعتبار. أن اختيار المراقبين بهذه الطريقة، يجعل الرابطة تساعد في تمكين وتعبئة وتوعية الناشطين من جماعة العجر وتسليحهم بالأدوات اللازمة لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك باستخدام كل من المعاهدات القانونية الدولية والمحلية.

¹ وارسو، 17 - 27 أكتوبر، 2000

يستحق هذا العمل أن يتم القيام به كعمل تطوعي، لأن تأثيره على مجتمعنا كبير جدا. أنا أو من بأن هذا العمل هو مساهمة خاصة مني في تنمية بلدي والمجتمع. وعلاوة على ذلك، أنا أستمتع برؤية كل من ساعدتهم أثناء القيام بهذا العمل سعداء.

جوزيف بيركي، مراقب رئيسي في مقاطعة ريفوكا

يعمل جميع المنسقين والمراقبين كمتطوعين. ومع ذلك، فإن الرابطة تقوم بالفعل بتقديم بعض الحوافز النقدية؛ حيث يحضى كل مراقب محلي يقدم تقريراً يمكن اثباته عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى مقر الرابطة بمبلغ (800 كرونة سلوفاكية) والذي يعادل حوالي 20 دولارا. ويصور التقرير الذي يمكن اثباته بدقة، انتهاكات الحقوق التي يمكن التأكد منها بشكل مستقل. في البداية، لم تقم الرابطة بتقديم أية تعويضات، الأمر الذي أدى في النهاية إلى فقدان بعض المراقبين المؤهلين الذين لم تكن لديهم مقدره على تحمل النفقات بدون تقديم تعويضات، وأحيانا بعض المتطلبات المالية (على سبيل المثال لتغطية تكاليف المواصلات).

وبالإضافة إلى هذه المكافأة المالية الرمزية، يكسب المراقبون مكانة معينة من خلال تمثيل مجتمعاتهم مباشرة أمام السلطات. وبالتالي، فالكثير من الناس حريصون وعلى استعداد ليتم تعيينهم كمراقبين محليين، في حين أن البعض من الذين شغلوا في إحدى السنوات منصب مراقب، يتطلعون و يمارسون الضغط للحصول على المنصب مرة أخرى في العام التالي.

يمكن أن تساعد الخبرة التي يكتسبها المراقبون أيضا في تطوير مهارات جديدة . ويقول كميل بوتوسيك، ممثل رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في مقاطعة كوسيتش، "أؤمن بأن التجربة التي سأكتسبها من خلال قيامي بهذا العمل كمتطوع سوف تساعدني في الحصول على وظيفة ذات أجر جيد في المستقبل ."

ضمان الأمن والشرعية للمراقبين المحليين

يقوم المراقبون بالكشف عن المعلومات الحساسة التي تهم الدولة و المواطنين ذوي الفئات الخاصة، وبالتالي يواجهوا المخاطر الأمنية المباشرة بما في ذلك التهم الجنائية الكاذبة، والاعتقال والسجن والابتزاز والتعذيب والتهديد بالقتل و حتى التعرض للأذى الجسدي. ويمكن أن يطرد غير المواطنين جراء القيام بهذا العمل. و تتخذ الرابطة خطوات محددة لتخفيف هذه المخاطر، بما في ذلك إصدار هويات للمراقبين وتزويدهم برسائل رسمية مقدمة إلى السلطات المحلية.

وليثم اعتماد المراقبين من قبل السلطات المحلية من أجل حمايتهم وإعطاء مصداقية لعملهم، نقوم بإجراء ترتيب تعارفي مع السلطات المحلية والإعلان عن بدأ العمل هناك. وتشمل السلطات المحلية:

- المنطقة الإقليمية وسلطات الشرطة المحلية.
- المنطقة الإقليمية والسلطات الحكومية الإدارية المحلية.
- رؤساء البلديات وقادة المجتمعات المحليين.

ويتم تبليغ كل من هذه السلطات بحضور المراقب المحلي في المنطقة، من خلال رسالة يتم تقديمها من الرابطة². وتحدد الرسالة واجبات المراقب أو المنسق وتطلب من السلطات التعاون وتقديم المساعدة له أو لها، في تنفيذ هذه الواجبات. وعادة ما تدعو الرابطة السلطات المحلية للإتصال بها، وتقدم أية أسئلة تتعلق بأنشطة الممثل المحلي.

و أحيانا يتم استقبال الرسائل المقدمة بشكل ايجابي، وأحيانا تدعي السلطات بأن المراقب غير مناسب لهذا المنصب. في النهاية، يقوم جميعهم تقريبا بالترحيب بالمراقبين وزياراتهم – وذلك على الأرجح لكون الصحافة مدعوة أيضا للمشاركة في هذه الزيارات.

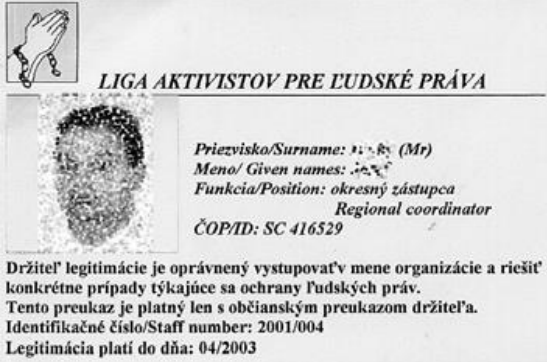
بطاقة الهوية

يصدر لكل مراقب محلي بطاقة هوية رسمية للرابطة لتقديمها إلى السلطات. حيث تحمل البطاقة صورة للمراقب، واسمه، وتاريخ ميلاده، والواجبات المعينة له، ومدة خدمته - سنة واحدة. وعادة ما يتم توقيع وختم بطاقة الهوية من قبل المدير التنفيذي للرابطة.

² أنظر المثال في الملحق

يقوم مقر الرابطة بإدارة وتمويل وتدريب المراقبين الجدد. ويقوم الكادر المركزي وعادة المدير التنفيذي، بتدريب المنسق الإقليمي الذي بدوره يقوم باختيار وتدريب مراقبي المقاطعة. ويتم معظم التدريب في مقر الرابطة في براتيسلافا. وتعد اجتماعات لجميع المراقبين مرتين في السنة، ويقوم موظفي المقر بزيارة كل منطقة مرة واحدة كل شهرين (أو أكثر إذا تطلبت الحاجة).

لا يعد المراقبون المحليون محامون محترفون، وفي معظم الحالات لا يمتلكون حتى الخبرة القانونية الأساسية. لذا تم تصميم التدريب لتمكينهم من فهم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالمشاكل الأكثر شيوعاً وتكراراً والتي يواجهها العجز. كما ويتعرفون على الالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدات على الدولة وكيف ينبغي أن تطبق. وفي ما يلي المعاهدات ذات الصلة:



نموذج لبطاقة الهوية التي تصدرها الرابطة تدريب المراقبين

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية
- الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- ميثاق الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري
- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية
- إطار مجلس أوروبا - اتفاقية حماية الأقليات الوطنية
- الميثاق الاجتماعي الأوروبي
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل
- اتفاقية مناهضة التعذيب
- لاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

تعد معظم هذه المعاهدات ملزمة للدولة ويجب أن تحترم من قبل جميع ممثليها. وقد يوحي بعضها بأنها أخلاقية أكثر من كونها قانونية، ومع ذلك يمكن أن تكون هذه المعاهدات أدوات ذات قوى سياسية وأخلاقية للضغط على الدولة. ويتعلم المراقبين كيفية استخدام هذه الأدوات لتحديد انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى إنصاف الأشخاص المنتهكة حقوقهم، أو إلى قيام السلطات المحلية بإجراء تعديل في صدد ذلك.

ويتعرف المراقبين بعد ذلك على التزامات الدولة ومؤسساتها الهادفة إلى احترام الحقوق الواردة في المواثيق والمعاهدات التي تمت المصادقة عليها. ولكن، ينصب تركيزنا على المواد التي الأكثر تطبيقاً في مواجهة المشاكل التي تواجه العجز، وذلك لإغراض عملهم بعد التدريب.

وتشمل هذه، على سبيل المثال، الجزء الثاني من المادة 2 من ميثاق العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تحترم وبأن تكفل لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها وداخل ولايتها الحقوق المعترف بها في هذا الميثاق، دون تمييز من أي نوع، مثلاً: بسبب العرق أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر".

يوضح التدريب ان "الدولة" لا تشمل فقط الرئيس ورئيس الوزراء، والوزراء، وأعضاء البرلمان، ولكن تشمل كل السلطات التي تشكل الحكومة، بما في ذلك، الحكومات الإقليمية والحكومات المحلية والحكم الذاتي و المؤسسات ومسؤوليها والمواطنين العاديين، دون أي تمييز. وعلاوة على ذلك، ينبغي على جميع السلطات الإدارية والقضائية ان تكون على بينة من الالتزامات التي افترضتها الدولة بموجب القانون الدولي.

ليس المال الشيء الوحيد الذي يجعل الإنسان سعيداً. وأعتقد أن هذا العمل الذي أقوم به كمتطوع يسهم في بناء الثقة في شعبي، ويساعد في دمج شعبي في المجتمع، ويساهم بشكل غير مباشر في تحقيق الاستقرار لاقتصادنا ومن ثم إيجاد وظائف تكفي الجميع. لأنه بدون وجود السلام، فإنه لن يكون هناك أية وظائف.

أنا بوسكوف، مراقب محلي في مقاطعة روزومبروك

يجهل معظم أفراد السكان العجرفي سلوفاكيا القانون، وخاصة فيما يتعلق بحقوقهم الأساسية كمواطنين. وفي الواقع تكمن أحد جذور مشكلتهم في كونهم أقلية. فهم يفتقرون إلى الأدوات اللازمة لحماية حقوقهم وإيجاد السكن اللائق، والتحرر من التمييز وهلم جرا. ويوفر التدريب شكل من أشكال التحرر، والحماية والأمل لهم على مستوى القاعدة الشعبية.

لا تكمن الغاية من هذا التدريب في تحويل المراقبين إلى خبراء في القانون الدولي، وإنما في منحهم فهم أساسي لمعاهدات حقوق الإنسان التي من شأنها مساعدتهم غالباً وبشكل صحيح في تحديد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحصل على مستوى

القاعدة الشعبية، والإبلاغ عنها. فحالما يتسلحون بهذه المعلومات الأساسية، يمكن إرسالهم للعمل في الميدان . و يمكن أن يستدل على فعالية التدريب من بعض النتائج الموضحة في القسم التالي.

أثر التكتيك

في البداية، أثارت شبكة رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان زوبعة، لكونها أدرجت موضوع التمييز على جدول الأعمال الوطني. ففي البداية نفت الحكومة جميع هذه المزاعم الخارجة عن المألوف، وقبل هذا الحين، لم تكن قضايا حقوق الإنسان في مرمى المحاكم قط. حيث لم تتم معاقبة أو فصل أي احد، على انتهاكات حقوق الإنسان . كما قامت السلطات في البداية بتوجيه اتهام للرابطة على أنها تقوم بالتقليل من هيبة الحكومة وتشويه السمعة الدولية للشعب والوطن السلوفاكي.

وعلى الرغم من عدم الإرتياح الرسمي، وبفضل مساعدة وسائل الإعلام، فقد ظهرت الحقائق والأرقام وراء الانتقادات التي وجهت للرابطة إلى الضوء، إذ قمنا تدريجياً برفع الوعي الدولي عن طريق توثيق حالات محددة من الانتهاكات. ومع تقديم التقارير الرسمية إلى المؤسسات الدولية، مثل تقريرنا إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، بعنوان "حالة أطفال العجر في الجمهورية السلوفاكية" بدأت الرابطة في اكتساب الاعتراف الوطني والدولي.

منذ أن صنعت الرابطة وجود في هذه المنطقة، وأعدت الثقة والأمل إلى شعب العجر المهمشين. نأمل فقط أن ينضم إلينا المزيد من الناس في هذا الصراع، بحيث تكون مقاطعتنا خالية منه تماماً.

ناتاشا جاروفا، مسنولة المراقبين في مقاطعة ساللا

وحالما تم نشر الخبر، بدأت الشكاوى من قبل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى بالانهيار على المكتب. وبدأ الضحايا بتقديم الشكاوى والإفصاح عن مشاكلهم إلى المكتب بأنفسهم وأحياناً دون علم من المراقبين المحليين. حتى تمكنت المنظمة بالكاد من التعامل مع حجم العمل القادم إليها، وهذا بدوره يمثل إشارة أو انطباع إلى أن الضحايا الذين تعرضوا لانتهاك في الماضي لم يكونوا على دراية بالجهة التي يجب أن يتوجهوا إليها لطلب المساعدة، أما الآن فلديهم مكان للذهاب إليه. على الرغم من تعرض الرابطة للمضايقات والاضطهاد (انظر أدناه)، إلا أن السلطات قد بدأت بإجراء بعض التغييرات الإيجابية، حيث بدأ أعضاء النيابة العامة والقضاة والمحاكم بالإستجابة بشكل أكثر إنتاجية لقضايا الأقليات. وبدأت الحكومة بإيلاء اهتمام خاص لهذا المجال ووضع سياسات في مجالات التعليم والإسكان والتوظيف، وتحريم التمييز العنصري بشكل عملي.

في أبريل 2002، قمت بإرسال استمارة تقييم لجميع المكاتب الحكومية المحلية حيث كنت قد اعتمدت المراقبين المحليين، وكانت دهشتي عظيمه، أن أكثر من نصف المكاتب الحكومية المحلية كانت قد طلبت أن يسمح للمراقبين المحليين بمواصلة القيام بعملهم. كولومبوس يقويانوسو - المدير التنفيذي للرابطة

وأيضاً تم تعديل القوانين الجنائية والمدنية والإدارية، وقوانين العمل، لتعكس بعض أهداف الرابطة، وسيتمتع البرلمان قريباً قانون لمكافحة التمييز. لقد تم تعيين أول أمين للمظالم معني بحقوق الإنسان والذي لطالما دعت إليه الرابطة، بالرغم من أنه لم يتم إعطاء المكتب إستقلالية كاملة وسلطة ضاغطة، وهذا كله بدوره يمثل دلائل واضحة على أن التغييرات بدأت.

ووتقت الرابطة أيضاً حالات عديدة وهائلة كان لعملية الرصد لها أثر واضح فيها:

- أكتشف المراقبون سر الطرد الجماعي للعجر من مركز المدينة في مقاطعة سيبسكا نونفا فيس. وارسلت الرابطة بعثة رئيسية لتقصي الحقائق في المقاطعة، حيث تم بحث المشكلة مع السلطات وعلى غرارها توقفت عمليات الإخلاء فوراً.
- قدم المراقبون معلومات أدت إلى القبض على سبعة من رجال الشرطة الذين شاركوا في تعذيب احد العجر حتى الموت أثناء احتجازه في مقر الشرطة.
- وصلت شكاوى مختلفة عن حوادث العنف العنصري من قبل النازيين الجدد حليقي الروس ضد العجر والأجانب غير البيض في سلوفاكيا إلى المحاكم بسبب التقارير الفعالة والتي تم تقديمها من قبل المراقبين المتطوعين على المستوى المحلي في الوقت المناسب.
- عندما تم قتل السيدة أنستاسيا بلازوفا، وهي أم عجريه لثمانية أطفال، من قبل أربعة من النازيين الجدد حليقي الروس، ساعدت جهود المراقبين اعتقال وإدانة القتلة ومحاكمتهم.
- بفضل عمل المراقبين المتطوعين المحليين، تم نشر تقرير عن الفصل العنصري للأطفال العجر في مدرسة محلية في بلدة تريبيسوف العامة، وتم تقديمه إلى لجنة الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل في أكتوبر 2000.
- عندما حكمت محكمة محلية في مقاطعة ساللا على رجل شبه أمي من العجر، من دون استدعائه لجلسة علنية للدفاع عن نفسه، وهذا بدوره يعتبر إجهاض للعدالة، قامت الرابطة بتسليط الضوء على هذه القضية بواسطة مراقب الرابطة.
- في فترة قصيرة من الزمن، حضيت شبكة الرابطة باحترام كبير، حتى داخل الدوائر الرسمية.
- في 14 ديسمبر 2001، أنشأ وزير الداخلية لجنة، تتكون من المنظمات غير الحكومية والأعضاء من وكالات تنفيذ

القانون، لمراقبة الجرائم ذات الدوافع العنصرية التي ارتكبتها النازيين الجدد حليقي الرؤوس والجماعات العنصرية الأخرى. حيث تم تعيين ممثل للرابطة في هذه الجنة.

الصعوبات والتحديات

الأمن السياسي والمادي

لم يكن المجد الذي حققته الرابطة بدون تكاليف، حيث واجه التنظيم ومراقبيه أنواعا من التهديد والترجيع من قبل أولئك الذين يدعمون العنف وسوء المعاملة. ولقد أصبحت الرابطة ورئيسها الدكتور إيغبنوسي هدفا للاضطهاد من قبل بعض وكلاء الدولة وكذلك الجماعات اليمينية. وقد تم توجيه تهمة جنائية كاذبة ضد بعض المراقبين، كان قد تم اعتقالهم وتعذيبهم، وتعرضت أسرهم للتهديد.

كما تم منع بعض المراقبين الذين تعرضوا لمضايقات من قبل السلطات أو تلقوا رسائل تهديد من النازيين الجدد حليقي الرؤوس من التحدث علنا أو القيام بعملهم على نحو فعال في مقاطعاتهم أو مناطقهم.

بالإضافة إلى مناقشة الجهات الأمنية عملية التدريب وتوفير مراقبين مع أوراق الاعتماد الرسمية وتمهيدات، فقد توجب على الرابطة أيضا التدخل مباشرة لحماية سلامة المراقبين عن طريق الشكوى إلى الشرطة والسلطات، ورفع الدعاوى القانونية وتنظيم الحملات الدعاية.

فهم المتطوعين للقانون

في البداية، كان لدى المراقبين المتطوعيين مشاكل تتعلق في فهم ما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان. خلال التدريب، فالبعض ممكن أن يصرح بشكل خاطئ أن حقوقهم الإنسانية قد انتهكت عندما يقوم الجار بشتم جاره، أو عندما يوجد سوء تفاهم مع أحد الأصدقاء أو عندما لا يفي الشخص المدين لهم ببعض المال بدينه في الموعد والوقت المحدد. لا يمكن أن تأخذ عملية التدريب أي شيء كأمر مسلم به، و يستغرق المدربين وقتا طويلا لشرح ما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وفقا للصوصك القانونية الدولية. وتحديدًا حول موضوع التمييز، يمكن لأي شخص أن يتذكر تجربة شخصية وقع فيها ضحية لتمييز حصل ضده أو ضدها.

علاقة المتطوعين مع السلطات

بطبيعة الحال، لا يتم الترحيب بالمراقبين بحرارة. وغالبا ما يخوضوا صراع مع المسؤولين المحليين الذين يعتبرونهم مصدرا يهدد سلطتهم أو يعرضهم للتدقيق العام. وأحيانا ما ترفض السلطات وبشكل صريح التعاون مع المراقبين المحليين. مع ذلك، لا يشكل هذا السلوك تثبيطا أو تخويفا للمراقبين المخلصين. حيث يتم تعليمهم التزام الهدوء، والتكلم بوضوح، والصبر والمثابرة. بفضل استمرار الاتصال مع السلطات أحيانا ما يتم التغلب على حالة عدم الثقة الأولية. ويتم تشجيع المراقبين أيضا إلى دعوة وسائل الإعلام للمشاركة في مناقشات مع السلطات - تعترف السلطات بقوة وسائل الإعلام- وغالبا ما يجدون صعوبة في رفض حضور صحفي بناءً على طلب المراقب.

تحديات في المحاكم والصحافة

يدعم الحزب الوطني السلوفاكي الحقيقي (PSNS) بشكل مكثف الانخراط في احتفال هذا العام من الأسبوع الأوروبي لمناهضة العنصرية عن طريق رفع دعوى قضائية جنائية مع المدعي العام للجمهورية السلوفاكية ضد كولومبوس إيغبنوسي، مدير رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أكد السيد جان سولتا، رئيس الحزب الوطني السلوفاكي الحقيقي (PSNS)، اليوم أمام وسائل الإعلام، "هذا الناشط المزعوم في للدفاع عن حقوق الإنسان يتدخل باستمرار في أعمال محققي الشرطة ومراقبة أنشطتها." وفقا للحزب الوطني، إيغبنوسي لديه اتجاهات عنصرية متأصلة تجاه السلوفاك البيض. سوف يقوم الحزب الوطن السلوفاكي (PSNS) بالعمل على طرد هذا الناشط المزعوم من الجمهورية السلوفاكية.

وكالة الأنباء السلوفاكية، 18 مارس 2002 (مترجمة عن السلوفاكية)

يوضح الاقتباس أعلاه المعارضة الكلامية في بعض الأحيان على عمل الرابطة في مجال حقوق الإنسان من قبل القوميين السلوفاكيين المزعومين، والذين نصبوا أنفسهم بأنفسهم.

تنفيذ التكتيك في سياق آخر

ويمكن تطبيق هذا التكتيك في العديد من المواقف المختلفة، حيث يحتاج هذا التطبيق إلى رصد المعايير الدولية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي. وتمثل الافتراضات الكامنة وراء تطوير هذا التكتيك هي:

- أن يلتزم البلد قانونيا بالتزامات دولية معينة، ويمتد هذا الالتزام إلى السلطات المحلية في كل اقليم، أو منطقة
- أن التعدي على هذه الحقوق يحدث على المستوى المحلي، ولذلك يتمكن الرصد المحلي من التوثيق بشكل فعال

• يجب أن تتضمن أية عملية لتدارك هذا التعدي على حقوق اشراك السلطات المحلية، وعلى المدى الطويل فمن الأهمية أن يكونوا على وعي بها وبواجباتها بموجب القانون الدولي

هناك قضايا مهمة يجب أن توضع في عين الاعتبار عند تنفيذ هذا التكتيك:

1. فهم القانون الدولي لحقوق الإنسان

أولاً، يجب أن يكون للناس داخل المنظمة فهم أساسي للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان - المتعددة الأطراف والإقليمية أو دون الإقليمية.³ وتحتاج المنظمة لتمييز المعاهدات الملزمة قانونياً عن تلك التي تضع التزامات سياسية وأخلاقية فقط على الدولة. فحالما تصدق الدولة على معاهدة، أو تنضم إلى الاتفاقية أو توقع على الإعلان، يصبح من واجب تلك الدولة أن تتحمل مسؤولياتها وان تحترم الالتزامات المنبثقة عن الاتفاقية أو الإعلان. وهذا بدوره يضع منظمات حقوق الإنسان في موقف قوي لتقديم عمليات الرصد على أنها "مساعدة- مفيدة" للدولة في الوفاء بالالتزامات على المستوى المحلي. قد تقاوم الدولة مثل هذه المساعدة، وحتى انها تتهم المراقبين بأنهم "ضد" الدولة. من الناحية القانونية، ومع ذلك، هذا الرصد لديه أسس قوية وعلى المدى الطويل سوف تعرف القوات الأكثر اعتدالاً وتقدماً في الحكومة، وسوف تدرك أن الدولة في الواقع تستفيد من هذا الرصد.

2. التقارير الموضوعية والنقد

يعتبر إعداد التقارير الهادفة أمراً حاسماً للحفاظ على مصداقية المنظمة. ومن ناحية أخرى، تساعد التقارير الموضوعية على تحديد أوجه القصور فيها بشكل صحيح وإجراء التعديلات اللازمة. والنتيجة هي أن يشعر ويتمتع الناس على مستوى القاعدة بنتائج عملكم. ثانياً، يمكن أعداد التقارير الهادفة والمنظمة لكسب ثقة المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، وفي نهاية المطاف، كسب ثقة المؤسسات التابعة للدولة. أما التقارير المتحيزة والانتقادات التي لا أساس لها تشوه سمعة مؤسستكم، وتدمر ثقة الناس العاديين، والحكومة، والمنظمات الدولية في عملكم.

3. مقاومة الحكومة والعداء

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسات الحكومية سوف تقاوم مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان بكل الوسائل الممكنة. فمن المحتمل أن تواجه اعتراضات قوية ومقاومة من الدولة ومؤسساتها في البداية. وسيجلى هذا العداء على شكل إدانات وهجمات من قبل وسائل الإعلام. وسوف يطلق على تقاريرك بأنها منحازة ومعادية للحكومة. ويمكن للدولة ان تخترق النظام الخاص بك، وتتصت على هواتفك، وتسرق تقاريرك، وتستخدمها ضدك، وقد تنشأ مزاعم عن ربط المؤسسة الخاصة بك مع الأحزاب السياسية المعارضة. ويمكن أن تتهم أيضاً بالعمل لصالح حكومة أجنبية. أحد تكتيكات التحرش الملحوظة هي خنق مؤسستك اقتصادياً. وقد تتعرض أنت وأعضاء منظمك للتهديدات وذلك لغاية حظر الأنشطة الخاصة بك، والتهم الجنائية الكاذبة والاحتجاز والسجن والابتزاز وحتى الاعتداءات الجسدية. ومن الممكن طرد الموظفين من غير المواطنين في مؤسستك من البلاد. وقد تهاجم أنت أيضاً من قبل الجناح اليميني المتطرف وغيره من الذين يعارضون التغيير في المجتمع.

والقصد من هذا وغيره من أشكال التحرش، التي شهدتها الرابطة، هو تعمد كسر ارادتكم وعزيمتكم. حافظوا على الميدان الخاص بكم واثبتوا.

4. شراكة حكومية

من المرجح أن يتسبب العمل الخاص بك ببعض الحرج للدولة على الساحة الدولية، حيث يجب على الدولة من جهتها أن تقوم باتخاذ بعض الخطوات الإيجابية للتصدي لهذا الإحراج. وعندما يبدأ تركيز الاهتمام الدولي على الحكومة، فإنها لا تستطيع أن تسمح لسجل حقوق الإنسان الخاص بها بمواصلة التدهور، وقد تبدأ بوضع الأمور في نصابها الصحيح وقد تلجأ إلى تحسين سمعتها الدولية عن طريق السعي إلى مشورتكم وتعاونكم. تذكر، طالما ان هدفك هو ضمان احترام حقوق

³ وتشمل المعاهدات المتعددة الأطراف اتفاقيات حقوق الإنسان وإعلان حقوق الإنسان المعتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل الميثاق الدولي الخاص المدنية والحقوق السياسية (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان)، والميثاق الخاص بالحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية (CESCR)، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية عام 1951 وبروتوكول عام 1967 بشأن وضع اللاجئين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية أو القومية، الخ

تمثل الصوك الإقليمية لحقوق الإنسان الاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان المعتمدة في إطار المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وتشمل اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الخ. الصوك الإقليمية الفرعية لحقوق الإنسان وتشمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس أوروبا، ورابطة الدول الكاريبية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الخ. جميع المؤسسات الحكومية الدولية المذكورة هنا لديهم آليات تنفيذ حقوق الإنسان الخاصة بهم.

الإنسان، فأن واجبكم لا يكمن فقط في انتقاد السلطات على الانتهاكات، وإنما أيضا في الثناء عليها في حال حدوث أي نوع من التقدم ومساعدتها في تحقيق ذلك التقدم. هذا هو الوقت المناسب للبدء في بناء علاقة ودية مع السلطات التي يمكنها أن تؤدي إلى الشراكات والثقة المتبادلة.

5. العمل بروح الفريق والتعاون

تعد علاقات العمل الجيدة مع المراقبين المحليين والقدرة على تبادل المعلومات مع منظمات غير حكومية أخرى أمور ضرورية. حيث يضمن العمل بروح الفريق بين موظفي المقر والمراقبين المحليين كفاءة أعلى في معالجة المعلومات التي تم الحصول عليها في هذا المجال وضمان الاستجابة الفعالة لشكاوى انتهاكات حقوق الإنسان. هذا بدوره يقلل من التأخير في مساعدة الضحية ويمنع محاولات الجناة في التستر على الأدلة. ويمكن كل من المراقبين وموظفي تنفيذ القانون التعرف بسهولة على حالات انتهاك حقوق الإنسان واعتقال المشتبه بهم ومقاضاتهم.

من خلال العمل بروح الفريق وتبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، (مثل، في حالتنا، منظمة العفو الدولية، والمركز الأوروبي لحقوق العجز، لجنة مراقبة حقوق الإنسان، وما إلى ذلك)، ويمكنك الإعلان عن وضع تطبيق حقوق الإنسان في بلدك الخاص دوليا. تضغط تقاريرهم على الدولة⁴ لمراقبة التزاماتها في حقوق الإنسان يمكن أن توفر هذه العلاقة أيضا بعض الحماية للمنظمة الخاصة بك.

6. خطر التخريب من قبل المراقبين

في سياق عملهم، يطلع المراقبين المحليين على بعض المعلومات الحساسة التي يمكن أن تكون هامة جدا للسلطات. ومن المهم حماية هذه المعلومات على حد سواء، من أجل سلامة الضحايا ولما فيه خير المجتمع بشكل عام. وتدعي السلطات أحيانا أن هذه المعلومات تتعلق بالأمن في البلد وتحاول الحجر عليها، كما تحاول التخلص من أصحاب هذه المعلومات أو اختراق منظمة الرصد نفسها. ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق رشوة مراقبين، مما يهدد المنظمة على نحو خطير. في حالة الرابطة، تم التنصت على الهواتف النقالة والهاتف الخاص بالدكتور إيغبنوسي وتم رشوة أحد المراقبين من قبل الدولة لتوفير معلومات عن تقارير وأنشطة تتعلق الرابطة. ولم يتم اكتشاف الحالة على مدى ستة إلى تسعة أشهر.

توصي الرابطة بالتدابير الوقائية التالية:

- اسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية. وحاول تقليل الأسرار، فكلما كانت المادة التي تحت سيطرتك أقل حساسية، كلما كنت أقل عرضة لمثل هذه الضغوط.
- يحق فقط للمدير والضابط المسئول عن إعداد تقارير انتهاكات حقوق الإنسان أن يعرف كيف سوف يتم التعامل مع المعلومات.
- لا ينبغي إجراء بعض الأحاديث الحساسة على الهاتف أو عن طريق البريد الإلكتروني. وإذا كان بدلا من ذلك ينبغي أن تعقد شخصيا أو برسالة مسجلة (بريد).
- قبل أن يتم تعيين المراقبين، ينبغي اطلاعهم على أعمال التخريب الماضية التي تعرضت لها الرابطة والعواقب والمخاطر التي قد تؤثر على سمعتهم وعلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- يجب حماية مكتب التنظيم وأنظمة تخزين المعلومات وإيلاءها قدرًا من الرعاية.

الاستنتاج

لا يمكنك بناء شبكة رصد مستدامة دون إصرار واضح على تحقيق نتائج طويلة الأمد وإلى إحداث تغيير في المجتمع. يمكن أن تتوقع مقاومة وصعوبات، وسوف تكون بحاجة إلى المثابرة والالتزام على المدى الطويل. حتى في مواجهة التحرش، سوف تحتاج مؤسستك إلى أن تكون قادرة على الاعتراف وتقبل النقد البناء من جهات خارجية. هذا أمر مهم خاصة ان النقد المتحيز يضعف مصداقيتك.

يجب عليك تطوير فهم قوي لإحترام القانون الدولي أيضا، ويعد وجود صلة بين الإطار القانوني في دولتكم والقانون الدولي أمراً بالغ الأهمية، وسوف تحقق أفضل النتائج إذا كنت تستطيع أن تثبت أن الدولة قد ألزمت نفسها فعلا بالالتزامات القانونية الدولية التي تحظر الانتهاكات التي تظهر للعيان، ومن ثم سيكون لمطالبكم المزيد من الشرعية القانونية والسياسية.

وعلى العكس، فإنه سيكون من الصعب تطبيق هذا التكتيك لمعالجة المشاكل التي لم يتم تغطيتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أو حيث لا يوجد إطار قانوني وطني في مكان يمكن من خلاله تطبيق القانون الدولي في المحاكم.

⁽⁴⁾ نظر، على سبيل المثال، تقرير عام 2001 لمنظمة العفو الدولية في الجمهورية السلوفاكية، وتقرير الربع الثاني لعام 2001 للمركز الأوروبي لحقوق العجز.

وأخيراً، لا تقلل من الحاجة إلى النظر والتخطيط للاحتياجات الأمنية في مؤسستك، أماكن عملها وخاصة مراقبيك . حيث أن النشطاء الملتزمين الذين ينضمون طوعاً إلى هذا المسعى النبيل هم أعظم الموارد الخاصة بك . فأنت تعتمد عليهم وهم بحاجة إلى معرفة أن مؤسستك تأخذ سلامتهم على محمل الجد، وسوف تدافع عنهم عندما يكونوا تحت التهديد.

في النهاية، مع وجود شبكة من المتطوعين الأوفياء، وكذلك أسس قانونية، ودعم والتزام طويل الأجل لإحداث التغيير، نحن نأمل أن تكون أنت أيضاً قادراً على بناء عملية الرصد التي يمكن أن تجلب حقوق الدولية للإنسان والقانون الإنساني القانون إلى حيز التنفيذ على المستوى المحلي في المجتمعات المحلية الخاصة بك.

الملحق الأول استمارة الإبلاغ عن تفصي الحقائق أو الرصد

ينبغي أن يتم تقسيم التقرير إلى أربعة أقسام:

- أ- مقدمة
- ب- تسليط الضوء على للمقابلات
- ج- ملاحظات
- د- توصيات

يجب ان توضح المقدمة (1) الهدف من البعثة (2) الأمور التي يجب أن تركز عليها البعثة، على سبيل المثال: التعليم، والتعبير عن الرموز الثقافية، والمشاركة السياسية، والحالة الجنسية، والعمالة، والرعاية الصحية، والسكن، والعنف العنصري والتعصب، والوصول إلى المرافق العامة، وما إلى ذلك، ينبغي أن يكون التركيز على المناطق المحمية بشكل صارم بموجب المعاهدات القانونية الدولية والوطنية التي لها أثر اخلاقي أو قانوني ملزم للدولة، مثل:

- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). انظر المواد 2 و 6 و 7 و 10 و 26 و (27)
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) انظر المواد 1، 6، 9، 11، 15 وغيرها، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها
- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية حقوق الطفل
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- اتفاقية مكتب العمل الدولي بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، بالإضافة إلى الدستور وغيرها من الأحكام القانونية اللاحقة لدولة معينة
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

تسليط الضوء على المقابلات: ينبغي أن تتماشى المقابلات التي أجريت مع السلطات العامة المسؤولة عن تنفيذ السياسات التي تنطلق من المعاهدات القانونية والمفصلة هنا، جنباً إلى جنب مع أبرز المقابلات التي أجريت مع الضحايا.

إجراء المقابلات: يجب توخي الحذر الشديد لتجنب العاطفة عند استجواب الموظفين العموميين والضحايا. ينبغي أن تقتصر الأسئلة على المناطق التي يحميها القانون.

الملاحظات العاجلة: ينبغي الإبلاغ عن الملاحظات العاجلة بموضوعية. وينبغي ان تشمل الأدلة المتضمنه هنا الحالات الفعلية والأحداث والوثائق والشهادات والتقارير الطبية وبيانات المجرمين، والتعاون (وعدم وجوده) من قبل السلطات العامة، الخ.

في تجميع هذا القسم (الملاحظات العامة)، تجنب اتخاذ موقف من جانب واحد، وذلك باستخدام اللغة العاطفية، إلا عند الضرورة القصوى. اقتبس تصريحات المعنيين، بما في ذلك الضحايا والمشتبه بهم، وضباط تنفيذ القانون والأطباء وشهود العيان الأساسيين. قد تحتاج إلى استخدام الكاميرات، وأجهزة الفيديو أو أجهزة التسجيل للحصول على أدلة. قد تحتاج موافقة الأشخاص المعنيين، وذلك اعتماداً على القوانين المحلية الخاصة بك. وينبغي أن تكون التوصيات موضوعية قدر الإمكان.

الملحق الثاني خطاب الاعتماد

مدير شرطة المقاطعة
منطقة كوسيتش
04001 كوسيتش
سيدي أو سيديتي:

مقدمة لممثل المنطقة

يشرفني أن أقدم لكم السيد كميل بوتوسك، ولد في في منطقة الحكم الذاتي من كوسيتش، بوصفه ممثل منظمنا في مقاطعتكم. وقد خول السيد كميل بوتوسك من قبل المدير التنفيذي ومجلس إدارة هذه المنظمة كمراقب ومنسق لواجبات منظمنا في مقاطعتكم. وتعد وظيفة مراقب المقاطعة وظيفة غير مدفوعة الاجر، وسيقوم السيد بوتوسك بتنفيذ واجباته كمتطوع.

رابطة المدافعين عن حقوق الإنسان (LHRA) هي منظمة غير حكومية تعمل وفقا لقانون المصلحة العامة والمسجلة في يناير 1999 وفقا للقانون رقم 1983/83 في جمهورية سلوفاكيا.

وتكمن الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في مراقبة تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية واحترام سيادة القانون على المستوى المحلي. كما توثق أيضا التقارير وتنشر المعلومات عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية السلوفاكية. وتشمل الأهداف الأخرى تقديم المنظمة المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والتفاوض وحل المشاكل التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان مع السلطات والمؤسسات الإدارية على المستويين المحلي والوطني.

وقد تم تخويل السيد بوتوسك للمساهمة في تحقيق أهداف وغايات منظمنا في مقاطعتكم. ويسرني أن أبلغكم أن منظمنا هي عضو في اللجنة التي أنشئت بأمر من وزير الداخلية في الجمهورية السلوفاكية، رقم 61/2001، من أجل حل المشاكل التي تنطوي على الجرائم ذات الدوافع العنصرية والتي ارتكبت في جمهورية سلوفاكيا. منظمنا على اتصال وثيق مع المؤسسات الحكومية الدولية لحقوق الإنسان مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ومجلس أوروبا (CE) وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC).

سيدي المحترم، أؤمن بأن أنشطة منظمنا سوف تقطع شوطا طويلا لمساعدتك على أن تتمتع بنظام ديمقراطي معقول في مقاطعتكم. وستكون موضع تقدير كبير إن تمكنت من مساعدة السيد بوتوسك في القيام بمهامه في المقاطعة الخاصة بك دون عوائق.

إذا كان لديك أي أسئلة حول كفاءات وواجبات السيد بوتوسك أو حول منظمنا، لا تترددوا في الاتصال بنا على العنوان المذكور أعلاه.

نحن نقدر تفهمكم ومنتطلع إلى التعاون المثمر معكم.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام
بياتا أولاهوفا
نائب المدير

لطباعة أو تحميل هذه المادة أو غيرها من المنشورات في سلسلة كتيبات التكتيكات،
قم بزيارة الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org

كما يوجد على الإنترنت أيضاً قاعدة بيانات تتيح البحث عن التكتيكات
ومنتديات للنقاش مع العاملين في مجال حقوق الإنسان.



The
CENTER for
VICTIMS of
TORTURE
.....
Restoring the Dignity of
the Human Spirit

مركز ضحايا التعذيب
التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
717 شارع إيست ريفر
مينابوليس، مينيسوتا 55455

www.cvt.org / cvt@cvt.org
www.newtactics.org / newtactics@cvt.org